مكتب الوزير

حرمته فى الدولة وكيف يجب أن تصان

مكتب الوزير هو أهم مكاتب الوزارة . فهو المرجع الأخير لجميع المكاتب واليه ترد جميع القرارات والإجراءات التى تحتاج إلى بحث الوزير . ومنه تخرج أيضا الى مكاتب الوزارة جميع المشروعات والقرارات الجديدة التى يجب أن تسير عليها فروع الوزارة أو يجب أن تدرسها وترد بها مع التفاصيل . وهو بعد ذلك خزانة أسرار الدولة لأنه قد يحوى آلافا من الشكاوى والانتقادات والمراجعات التى يجب أن تبقى سرية لا يدرى بها غير الوزير ورؤساء المكاتب فى وزارته . ثم بعد هذا وذاك يعد مكتب الوزير حلقة الاتصال بين الجمهور والحكومة . ولكنها مع ذلك يجب أن تكون الحلقة الأخيرة . نعنى أنه إذا كانت هناك شكوى لفرد من أفراد الجمهور لم يجد لها حلا أو علاجا فى سائر مكاتب الوزارة ولا يزال يتشبث مع ذلك بحقه فان مكتب الوزير يصير عند ئذ مرجعه الأخير .

ولكن هل هذه هى الحال ؟ وهل لمكتب الوزير الحرمة التى يجب أن تكون له ؟ وهل الجمهور يحترمون هذه الحرمة ؟

إن الإجابة على هذا السؤال ليست مع الأسف مما يرضاه المخلص لوطنه المحب لرقيه . فان كثيرين من أفراد الجمهور يؤمون هذا المكتب " للزيارة " يسامرون السكرتير ويحتسون القهوة وليضيعون بعد أن يعطلوه عن عمله بعض الوقت . أو يلحون فى مقابلة الوزير لأمر لا يبوحان به للسكرتير . وهذا السكرتير يتعلل بالعلل لكى يصدهم عن هذه الزيارة ويتحمل المعاذير لكى يكون مهذبا فى طرده لهم من مكتبه . فالوزير " عنده لجنة " . والوزير لا يمكنه أن يقابل أحدا هذا اليوم . وأخيرا قد خرج الوزير من باب آخر .

ويجب ألا يفوتنا ان السكرتير وهو يكد ذهنه فى ابتكار هذه التعللات انما ينسى واجباته الأصلية أو يهملها . لأنه مشغول الفكر بهذا الزائر يبحث عن معاذير مختلفة للتخلص منه . ثم هناك ذلك الزائر الذى " يحترف " الزيارة لمكاتب الوزراء فلا يكاد ينقطع يوما عن غشيان أحد المكاتب حيث يقضى بعض الدقائق أو الساعات وكأنه يثبت علاقة متينة بينه وبين الوزير . ولم أدر انا فعله يتكسب إيهام الجمهور الساذج بهذه العلاقة الكاذبة .

وسواء أكان هؤلاء القاصدون لمكاتب الوزراء يحتاجون الى مقابلة الوزير لحاجة يظنون أنها لا يمكن أن تقضى إلا بالتدخل الشخصى من الوزير أم هم قد اعتادوا هذا العبث ، فان الواقع الآن أن وزراءنا متعبون أو مرهقون بهذه الزيارات . ووقتهم الذى يجب أن يكون أعلى الأوقات يضيع هباء فى مقابلة هذا الوجيه أو ذاك الثقيل الذى لا يمكن رده . وكثير من

الزائرين يصرّحون للسكرتير بأنهم إنما حضروا لكى " يسلموا " على الوزير . كأن مكتب الوزير قهوة يتسامر فيها الزائرون ويسأل كل منهم الآخر عن صحته .

وهناك من الزائرين من يطلب " توسيط " الوزير لكى يساعد الطالب على قضاء مهمة خاصة لدى وزير آخر . والمغزى السيئ واضح فى هذا التوسيط الذى يجب ألا يكون . لأننا ونحن نرتكب هذا العمل انما نتوسل الى قضاء مهمتنا بالمحاباة ولا نعتمد على محض الحق فى قضائه .

ولا نكاد لهذا السبب ندخل مكتب سكرتير الوزير حتى نجد أحيانا العشرات من المنتظرين الذين يرتكون العمل و يؤخرون السكرتير عن تأدية واجبته . وهناك عند كل وزير من وزرائنا أكداس من الأوراق التى تنتظر مراجعته وموافقته و بعضها قد مضى عليه أسابيع أو أشهر . وليس من سبب لذلك غير هؤلاء الزائرين الذين يزحمون مكتبه و يلحون فى زيارته و يضيعون وقته ووقت موظفيه عبثا . وتختل الاداة الحكومية أخيرا بسبب هذه الزيارات التى لم يكن للتسعين فى المائة منها أى مبرر .

ذلك أن مصالح الوزارات ومكاتبها وادارتها هى المسئولة أولا وقبل كل شىء أمام الجمهور . فإذا كان لأحد شكوى فانه يجب أن يقصد اليها و ينتصف من موظفيها . فاذا وجد جورا أو إهمالا من هؤلاء الموظفين فانه ينتصف من رؤسائهم . فاذا أهمل هؤلاء فانه عندئذ يستطيع الشكوى الى الوزير . فالوزير هو المسئول الأخير أو هو محكمة التقض والابرام فلا يجوز لأحد أن يتقدم اليه بشكوى ما لم يكن قد استنفد كل الجهد فى معالجتها عند الموظف المختص .

نذكر فى هذا الصدد حديثا جرى على لسان أحد الشرقيين الذين هاجروا الى الولايات المتحدة الأمريكية واستوطنوها . فانه قصد الى إحدى الوزارات فطلب مقابلة " سكرتير " الوزارة أى الوزير . واستطاع أن يقابله و يشرح له شكواه . فلما خرج سأل الموظف الذى هيأ له المقابلة عن مقابلات الوزراء وهل هى ممكنة لكل أحد . فأجابه هذا الموظف بأنها ممكنة لكل فرد من أفراد الجمهور لا يستطيع أن يجد علاجا لمشكلته عند موظف آخر .

وهذا هو ما يجب أن يكون الوضع الصحيح فى صدد المقابلات الوزارية . فإننا يجب أن نضن بوقت الوزير يضيع عبث أو رخيصا فى تأدية عمل لنا كان يمكن موظفا آخر أن يؤديه . وواجبات الوزير كثيرة متعددة . بعضها يتعلق بمراقبة الوزارة التى يشرف عليها من حيث تنفيذ اللوائح والقوانين ، و بعضها يتعلق بدرس مشروعات جديدة اصلاحية تحتاج الى مجهوده الشخصى ومجهود كبار موظفيه وتقديم هذا المشروع للبرلمان والاستعداد للدفاع عنه أو لتنقيحه أو غير ذلك . وكل هذه الأعمال تحتاج الى التفرغ الذى تفسده زيارات الزائرين العابثين .

فإذا شئنا أن تبقى وزاراتنا مصونة من العبث وأن يتوفر الوزراء على مراقبة موظفيهم وإيجاد المشروعات الاصلاحية فانا يجب أن نكف الزائرين العابثين أو الفضوليين وأن نجعل لمكتب الوزير الحرمة التى تطالبنا بها الدولة .